

من عن الاخرى سقط وان لم يفظ الاخرى دعي بالديوى قياساً  
 على الصلاة لضم الحاصل انه اذا كان المانع من السماع الضم لا يكن  
 وان كان المانع غيره كبعده ونحوه فلفظ ووضع الاصابع في الاذن  
 فان كان بحيث لو صم لم يسمع لم يكن وان كان لو صم يسمع كمن فسد  
 السمع الغير للمعنى في اركان الخطبة يضرب طال الفصل بالذي لمن  
 فيه لان كلام اجنبي بخلاف نترك الشبهات اذا لم يغير المعنى انتهى  
 وان اتصل ركعتين في هذه امن الشروط نظراً لان العدل  
 بعد من شروط الصلاة في صلاة من الصلوات فكيف بعد شرط  
 في الجملة قال البلقيني انه حاصله انه اختلاف هل يشترط احرام  
 من تقدمهم لضع لغرضهم او لا يشترط وذلك اختلاف مبني على  
 خلاف اخر وهو هل يقع اجمعة خلف الصبي والعبد او لا فان قلت  
 لا يقع قلنا يشترط اجمعه وهذا قياس مع الفارق لان تقدم احرام  
 الامام مندوب في الصلاة من جواز الصلاة خلفه جواز تقدم احرام  
 غيره كما ملنا وهياتها المراد بها الاحوال التي تطلب لاجلها في براء  
 اوليتها وليس المراد بها ما تقدم عند عدد الهيات وهو ما سبق  
 ولم يجز بسجود السهو اي الجملة ان كان الاول اي الحالات لانه  
 تفسير للجمع لان يقال الثالث واللام للجنس ويشمل الواحد والجمع  
 وياتي مثله في الترتيب بان يقال يسن لمن اراد ان يركع  
 في اجمعة وفي السنة بسن مطلقاً فان عجز عن اي حيا كالشمال  
 الاول او سها كالشمال الثاني وجب قطعاً اي ان امرها الرزق  
 وقول قطعاً اي باتفاق بخلاف التي قبلها ففيها خلاف فالأيد  
 الا ان نسلك اجمعتهم بان ذكر في النسك فكيف يجعل سنة  
 ويجاب بان السنة استيعاب الراس واما الركن فهو لئلا سدان  
 فرع

جواز تقدم احرام غيره كالصلاة خلفه عدم  
 جواز تقدم احرام غيره كالصلاة خلفه عدم

فرع استحصال الشارب بالمخلف سنة عند عمر الشافعي ومكره هذه  
 البسوا من ثيابكم اتم فهو امر من اللبس من بان على المحسوسات  
 واما في المعاني فن باب ضرب كتول ولللبس عليهم اتم في حال قراة  
 الخطبة يخرج به حال صعوده على المنبر فلا يركع الكلام فخرج الكلام حال  
 الخطبة مكره عند الشافعي حرام عند غيره فلم يتكلم شافعي مع غيره  
 حرمانه اعانة على معصية كلعب الشطرنج مع الكهني وقيل لا يحرم  
 الكلام المذكور ونزق بينه وبين الشطرنج بانه لا يتحقق الا بين اثنين  
 بخلاف الكلام فاذا تكلم الشافعي مع غيره واجابه بان هو امر باختياره  
 من غير اجبار من الشافعي فزجة قيد يخرج ما لو كان لو دخل بينهم  
 لوسموة فلا يتخطى ح ما بينه وبين البيت المتيقن جعل ان  
 يكون النور على حقيقة ويكون ذلك يوم القيامة ويحتمل ان يكون  
 بمعنى الشارب اي يعطيه الله ثواباً لوجسه للملأمة بين المكانين ويحتمل  
 ان يكون ذلك كناية عن غفران الذنوب ففي الصحيحين ان خبير  
 مقدم واسار بريد متبداً موهراً والتقد بروه هذا اللفظ بآيات في الصحيحين  
 بلغني اي عن النبي ويحرم البيع اجملاً بل اذا اجلس للبيع  
 خارج المسجد فان باع وهو حار بركه ولا يحرم ولا يركع او جلس للبيع  
 في المسجد كره كغيره لبيع من سائر اركان ومثل البيع خارج المسجد ما لو  
 جلس لغيره خارج المسجد لعبادة ككتابة وقراة بعد الاذان المذكور  
 فيجوز في الخطبة ليس قعداً ومثله جلوسه على المنبر وقيل قراة  
 الخطبة هذه الخ شابل من دون اي محل كون الركنين تحته المسجد  
 ان كان صلي سنة اجمعة والاصلاها وحصلت التحة نراها او طفت  
 والا فلا تستعد لانها اما تقع بها للتحمة والاصلاها اي سنة  
 اجمعة اي فقط فلا يجوز غيرها حتى لو ذكر فرض الصبح او سنة فنواه  
 فلا يبيع ولو نوي معه التحية وقال ابن قاسم يبيع كسنة اجمعة